

تقنين الأحكام الشرعية

دكتور/ أبو المحاطي أبو الفتوح

1 - مهميد :

إن الإجماع الحديث في الدول الإسلامية الرامي إلى تطبيق الأحكام الشرعية صحبه إجماع آخر يسمى إلى تقنين هذه الأحكام في شكل مجموعات قانونية ، يسهل تطبيقها أمام المحاكم ، وفي نفس الوقت يلتزم القضاء بمضمون هذه الأحكام دون سواها من الإجماعات الفقهية الأخرى . وفي ظني أن تقنين الأحكام الشرعية ضرورة لا بد منها كي يمكن تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل سليم ؛ ذلك أن الإجماعات الفقهية في نطاق الشريعة الإسلامية مختلفة أشد ما يكون الاختلاف ، و قد لا نستشعر خطورة هذا الاختلاف إذا كان الأمر مجرد بحث نظري ، أما إذا تصورنا أثر ذلك من الناحية العملية ، فإن الوضع يبدو جد خطير . إذ كيف يكون التشريع واحدا ، و رغم ذلك تختلف الأحكام كل هذا الاختلاف ؛ بل و يصل الأمر إلى حد التناقض في كثير من الحالات .

و إذا طرحنا بعض الأمثلة العملية على ذلك ربما نتضح لنا خطورة هذا الموضوع :

أ - في موضوع إسقاط الطلاق ثلاثا بلفظ واحد . اختلف الفقهاء فيه : منهم من قال بأنه يقع ، ومنهم من رأى عدم وقوعه البتة ، و الذين رأوا وقوعه اختلفوا ، قال بعضهم إنه يقع ثلاثا ، و قال بعضهم يقع واحدة فقط ، و فرق بعضهم فقال : إن كانت المطلقة مدخولا بها وقع الثلاث ، و إن لم تكن مدخولا بها فواحدة . (1)

ب - في موضوع الإكراه على القتل ، و من الذي يقتص منه ؟

قال مالك و أحمد : إن القصاص ينفذ على المباشر للقتل و الحامل عليه .

و عند الأحناف توجد ثلاثة آراء : رأى نفر أن القصاص على المباشر دون المكره .

و رأى أبو يوسف أنه لا قصاص على المباشر و لاعلى من أكرهه ؛ و رأى أبو حنيفة و أحمد

أن القصاص يكون على الحامل دون المباشر ، و في المذهب الشافعي وجهان : أحدهما كذهب

مالك و أحمد و الآخر كرأى أبي حنيفة (2)

1 - السيد سابق - فقه السنة ج2 ص 267 ، سنة 1983 - دار الكتاب العربي

2 - محمد أبو زهرة - الجريمة ص 497 - سنة 1976 دار الكتاب العربي

ج - في موضوع النصاب في جريمة السرقة لتنفيذ القطع ذهب البعض إلى أنه لا قطع إلا في سرقة ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الفضة أو ما ساوى قيمته ذلك - و ذهب البعض إلى أن النصاب الموجب للقطع عشرة دراهم أو دينار ، و ذهب البعض الآخر إلى أنه يثبت القطع بالقليل أو الكثير (1) فلو تصورنا أثر هذه الإختلافات الفقهية على القضاة عند الحكم بين الناس و نتيجة ذلك من الناحية الإجتماعية لانضحت لنا أهمية الموضوع . ثم لا بد من تساؤل يرد على الذهن و هو هل التقنين في حد ذاته كاف للقضاء على المشكلة أم لا ؟ . و لذلك فإننا سوف نعرض لهذا الموضوع من ناحية الجذور التاريخية له ثم نطاقه و أهميته و ضرورته ثم مدى كفايته لتحقيق فكرة الإستقرار التشريعي في المجتمع .

3 - الجذور التاريخية لفكرة التقنين

يبدو أن المسلمين قد أدركوا من زمن طويل خطورة الإختلافات الفقهية على ما يجب أن يسود المجتمع من استقرار تشريعي لا بد أن ينتج من وحدة الشريعة التي تحكمه ، خاصة في جانب المعاملات بين الناس ، إذ إن هذه الإختلافات تنمكس بالضرورة على الأحكام التي يصدرها القضاة ، فيبدو و كأن التشريع الذي يحكم الناس ليس واحدا . و لعل رسالة عبد الله بن المقفع إلى ابي جعفر المنصور توضح لنا ادراك المسلمين المبكر لخطورة الأمر على الحياة الإجتماعية و التشريعية للمسلمين ، فقد جاء في هذه الرسالة :

و مما ينظر أمير المؤمنين فيه اختلال هذه الأحكام المتناقضة التي قد بلغ اختلافها أمرا عظيما في الدماء ، و الفروج و الأموال ، فيستحل الدم و الفرج بالحيرة ، و هما يحرمان بالكوفة ، و يكون مثل ذلك الاختلال في جوف الكوفة فيستحل في ناحية منها ما يحرم في الناحية الأخرى ، غير أنه على كثرة ألوانه نافذ على المسلمين في دمائهم و حرهم يقضي به قضاة ، جائز أمرهم و حكمهم ، مع أنه ليس ينظر في ذلك من أهل العراق و أهل الحجاز فريق إلا قد لج بهم المعب بما في أيديهم . و الاستخفاف من سواهم ، فأقبحهم ذلك في الأمور التي يبيع بها من سواهم من ذوي الألباب

أما من يدعي لزوم السنة منهم ، فيجعل ما ليس سنة سنة ، حتى يبلغ ذلك به إلى أن يسفك الدم بغير بينة و لا حجة من الأمر الذي يزعم أنه سنة و أما من يأخذ بالرأي فيبلغ به الإعتزام عند رأيه أن يقول في الأمر الجسيم من أمور المسلمين قولا لا يوافق عليه أحد من

المسلمين ثم لا يستوحش الأفراد بذلك و إمضائه الحكم عليه ، و هو مقر أنه رأي له لا يحتج فيه بكتاب و لا سنة .

فلو رأى أمير المؤمنين أن يأمر بهذه الأفضية و السير المختلفة ، فترجع إليه في كتاب ، و يرفع معها ما يحتج به كل قوم من سنة أو قياس ، ثم نظر أمير المؤمنين في ذلك و أفضى في كل قضية برأيه الذي يلهمه الله ، و يعزم له ، و ينهى عن القضاء بخلافه ، و كتب بذلك كتاباً جامعاً عزمًا ، لرجونا أن يجعل الله هذه الأحكام المختلطة الصواب بالخطأ حكماً واحداً صواباً ، ورجونا أن يكون اجتماع السير قرينة لإجماع الأمر .

برأى أمير المؤمنين و على لسانه ، ثم يكون ذلك من إمام لآخر ، آخر الدهر إن شاء الله (1) فمن خطاب ابن المقفع نرى أنه أحس بخطورة تضارب الأفضية ، و اضطراب الأحكام و تناقضها بسبب اختلاف الآراء الفقهية ، و رأى أن الحل لهذه الأزمة أن يجمع الآراء المختلفة لكل طائفة ، ثم يختار أمير المؤمنين منها ما يراه أصلح و أقرب إلى السنة ، أي أن ابن المقفع اتجه في تفكيره نفس الإتجاه السائد الآن عند تقنين الأحكام الشرعية بعدم الإقتصار على مذهب واحد ، و إنما الأخذ من كل المذاهب بما يتفق مع النصوص و المصلحة في نفس الوقت ، و لكن المنصور لم يذهب إلى هذا الإتجاه ، بل اتجه إلى العلم المدني ليجعل منه قانوناً يكون القضاء على مقتضاه ، لأن علم المدينة أقرب إلى السنة في جملته ، و يبدو أن رغبة المنصور هذه كانت وراء تدوين الأمام مالك لموطنه ، فقد ذكر علماء الأخبار أن جمع مالك للموطأ كان بناء على طلب أبي جعفر المنصور . فقد قال له : ضع للناس كتاباً أحملهم عليه ، و يقال أنه قال له : يا أبا عبد الله ضم هذا العمل و دونه كتباً ، و تجنب فيه شدائد عبد الله بن عمر ، و رخص ابن عباس ، و شواذ ابن مسعود ، و اقصد أواسط الأمور ، و ما اجتمع عليه الصحابة .

1 - نقل مقتطفات من هذه الرسالة أستاذنا الشيخ أبو زهرة في مؤلفه "الإمام مالك ص 179

سنة 1978

و لقد مات أبو جعفر المنصور قبل أن ينتهي مالك من موطنه ، و لقد حاول الرشيد أن يحصل الناس على الموطأ و لكن مالكا رفض ذلك لأنه رأى " أن اختلاف العلماء رحمة الله على هذه الأمة ، و كل يتبع ما صح عنده ، و كل على هدى و كل يريد الله " كما صح عنه (1) .
فهذه الفكرة الأولى و إن كانت ثمرتها موطأ مالك إلا أنها لم تصل إلى هدفها من حمل قضاة المسلمين على إتجاه فقهي معين دون سواه ، و بقي الموطأ مجرد كتاب للسنة و الفقه معا .
و يبدو أن مسألة تقنين الأحكام الشرعية ، بقيت مسألة مرفوضة حتى عهد قريب من بعض طوائف العلماء ، و ربما نجد من لا يستسيغها حتى اليوم .

فقد ذكر السيد محمد رشيد رضا في كتابه " تاريخ الإمام " أن الخديوي إسماعيل طلب من رجال الأزهر أن يؤلفوا كتابا في الحقوق و الواجبات موافق لروح العصر ، سهل العبارة ، مرتب المسائل على نحو ترتيب القوانين الأوروبية ، فرفض رجال الأزهر ذلك بحجة أنهم بذلك يحافظون على الشرع و طريقة سلفهم الأزهر في التأليف ، و هي أن يكون الكتاب من متن و شرح و حاشية ، و عند زيادة البيان و التحقيق تضاف إليه التقارير ، فهذه سنة المشايخ المعروفة ، و تأليف كتاب أو كتب يقتصر فيها على القول الصحيح و بعبارة سهلة مقسما إلى مسائل، تسرد بالعدد على كيفية كتب القوانين من البدع الهدامة لتلك السنة التي جرى عليها الميتون من عدة قرون . (2) و فيما أعتقد أن أول محاولة جادة لتقنين الأحكام الشرعية هي ما قامت به الدولة العثمانية من تقنين أحكام المعاملات المدنية في الفقه الإسلامي على المذهب الحنفي ، و قد قامت بهذا العمل لجنة من الفقهاء إستمر عملها سبع سنوات ، و هذا العمل هو المعروف باسم " مجلة الأحكام العدلية " و قد أصدرت الدولة قرارا بتطبيقها ابتداء من 26 شعبان سنة 1293 هـ و قد بلغ مجموع موادها 1851 مادة .

و تعتبر المجلة أول تنظيم تشريعي لأحكام الفقه الإسلامي في مجال المعاملات المدنية ، غير أنها مستقاة من أحكام المذهب الحنفي وحده دون غيره من سائر المذاهب .
و قد تلا ذلك محاولة فردية قام بها الفقيه المصري " محمد قدرى باشا " حين أصدر مؤلفه " مرشد الحيران لمعرفة أحوال الإنسان " .

و قد صاغ فيه أحكام الفقه الحنفي في مجال الأحوال الشخصية ، و الوقف و أحكام المعاملات ، و بلغت مجموع موادها " 1045 مادة " .

1 - المرجع السابق ص 181

2 - تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده ص 640 ج 1 (سنة 1931. القاهرة)

غير أن هذا يعد عملاً فقهياً لأنه لم يكتب له التطبيق .

ومع زحف القوانين الوضعية المستمدة من القوانين الأجنبية على العالم الإسلامي كان من الطبيعي أن تتراجع فكرة التقنين اللهم إلا في مجال الأحوال الشخصية حيث استمرت سيادة التشريع الإسلامي على هذا المجال نظراً لإرتباطه الوثيق بحياة المسلم الخاصة وبدائرة الحرمه والحل التي هي أساس عقيدة المسلم ، ومن ثم كان من المستحيل أن يخضع لقانون آخر مخالف لشريعة الإسلام في هذا المجال .

ولهذا صدرت عدة مدونات قانونية في معظم الدول الإسلامية نظمت موضوعات الأحوال الشخصية أو الأسرة منها القانون رقم 25 لسنة 1929 في مصر ، ولم يقتصر واضعو هذا القانون على الفقه الحنفي فقط وإنما عمدوا إلى الفقه الإسلامي باتجاهاته المختلفة فاستقوا منه ما رأوه صالحاً للتطبيق وللتيسير على حياة الناس .

ومع بداية الصحوة الإسلامية في العقدين الآخرين صدرت عدة مشروعات قوانين تتعلق بالمجال الجنائي والمجال المدني وبعضها أخذ مجاله للتطبيق في بعض البلدان كما في ليبيا والسودان، وبعضها مازال حبيس الأدراج لم يخرج إلى النور بعد كما في مصر .

4 - مجال التقنين

عندما نتحدث عن تقنين الأحكام الشرعية فلا يعني ذلك أننا نقصد تقنين كل ما يتعلق بالدين الإسلامي من أحكام في كافة المجالات التعهيدية والأخلاقية ، وإنما المقصود تقنين الأحكام المتعلقة بمجال المعاملات فقط ، في نطاق الأسرة من زواج وطلاق وميراث وصية ، في نطاق المعاملات المدنية من بيع وشراء وكراء وهبة وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالحقوق والالتزامات .

في نطاق العقوبات من حدود وقصاص ودية وتعزير في نطاق التنظيم القضائي ، و كفيته وإجراءاته وأنواعه ودرجاته وتشكيل المحاكم ، وتكوير القضاة ...

في نطاق التنظيم السياسي القائم في الدولة ، واجبات الحكام وحقوقهم والحقوق الفردية للأشخاص ، و كفية اختيار الحكام و كفية عزلهم وتنظيم السلطات المختلفة في الدولة ، تشريعية وتنفيذية وقضائية وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالمجال السياسي .

فمجال التقنين إذا قاصر على جانب المعاملات في الدين الإسلامي دون جانب العبادات ، وإذا كانت هناك أمور مختلطة ، أي تختلط فيها المعاملة بالعبادة كما هو الحال بالنسبة للزكاة فيجب أن يشملها التقنين لأنها سوف تدخل في الجانب المالي في الإسلام ، ولذلك فتنظيمها

على أسس موحدة يعتبر أمراً ضرورياً لأنه يمس أسس السلام الإجتماعي و العدل في المجتمع المسلم .

5 - أهمية التقنين و ضرورته

إن أي تشريع إلهياً كان أم بشرياً يأخذ طريقه إلى التطبيق لا بد أن تختلف الأفهام حوله ، ذلك أن التشريع لا يطبق بذاته و إنما تطبق مفاهيم البشر لهذا التشريع ، و من الطبيعي أن تختلف هذه المفاهيم إما لأن صياغة النص تسمح بمثل هذا الإختلاف ، أو لأن ملكة الفقيه الفكريّة و النفسية تؤدي به لأن يوجه النص وجهة لا يوجهها إليه غيره ، أو لأن البيئة التي يطبق فيها النص هنا تختلف عن البيئة التي يطبق فيها النص هناك ، فكل هذه الظروف و غيرها تدعو إلى الإختلاف في تفسير النصوص و بالتالي تطبيقها .

و إذا كان ذلك وارداً في كل تشريع فإن مجاله في نطاق التشريع الإسلامي أكبر من مجاله في نطاق أي تشريع آخر .

ذلك أن أي تشريع بشري إنما يوجه إلى أمة محددة في زمن محدد و مجال تغيير التشريع البشري بتغيير الظروف التي يطبق فيها قائم باستمرار أما الشريعة الإسلامية فإنها ممتدة زماناً منذ أن بشر بها صاحب الرسالة عليه الصلاة و السلام حتى يرث الله الأرض و من عليها . و ممتدة مكاناً حيث يوجد الإنسان لأنها موجهة إلى الناس جميعاً « قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً » . و لذلك فهممة المفسر فيها أصعب من مهمة المفسر في أي تشريع آخر ، لأنه بإنتهائها عصر الرسالة أكتملت رسالة الإسلام « اليوم أكملت لكم دينكم ، و أتممت عليكم نعمتي و رضيت لكم الإسلام ديناً » ، و إذا كانت النصوص قد تناهت بانتهائها عصر الرسالة فإن الأحداث لا تتناهي ، و لذلك كانت مهمة الفقهاء و المجتهدين في الإسلام هي إمتداد لمهمة الأنبياء " العلماء و رثة الأنبياء " ، " علماء أمتي كآنبيا بني إسرائيل " لأن مهمتهم هي إبقاء الإسلام حاضراً في حياة المسلمين باستمرار ، حاكماً لكل المشكلات التي تعرض لهم في حياتهم ، لأن الحكم فسي الإسلام كما يقول الإمام الشافعي إما أن يكون بناء على نص أو بالحمل على النص .

و إذا كانت المدارس الفقهية في الإسلام على مدى تاريخه الطويل متنوعة بين مدرسة تتوقف عند النصوص لا تتعداها هي المعروفة بمدرسة الحديث ، و مدرسة تذهب إلى مدى أبعد ، فتسرى أن أحكام الشرع معقولة المعنى ، و أنها بنيت على أصول محكمة و علل ضابطة لتلك الأحكام ، فمن الطبيعي أن تدور الأحكام مع عللها وجوداً و عدماً ، و لذلك فإنهم و إن كانوا ينطلقون أساساً من النصوص إلا أنهم يذهبون إلى أعمال رأيهم إلى مدى لا يذهب إليه أنصار الإلتجاء الأخر ، و بين هؤلاء و هؤلاء توجد إلتجاهات توفيقية و سطوية ، و إذا أضفنا إلى ذلك المدى الزمن الطويل

لرسالة الإسلامية منذ عصر الرسالة حتى الآن و البيئات المختلفة التي انضوت تحت راية الإسلام ، الحضارات الإنسانية المختلفة التي أحتواها الإسلام ، من الحجاز و اليمن إلى العراق و القرس و الشام ، إلى مصر و شمال إفريقيا ، إلى الأندلس و أواسط آسيا ، فإننا لا نعجب من هذه الثروة الفقهية الضخمة التي يملكها المسلمون اليوم ، و لا نعجب من هذه الاختلافات حول المسألة الواحدة ، باختلاف الاتجاهات الفقهية و اختلاف العقول و اختلاف البيئات ،

و من هنا تتضح ضرورة التقنين و أهميته ، سواء بالنسبة للفرد أو بالنسبة للمجتمع إذ إن التشريع مادام واحدا ، فلا بد و أن يكون الحكم المستمد منه واحد بالنسبة لكل الأفراد ما دامت الوقائع واحدة ، فلو تصورنا أن وقائع معينة تتمثل في رجل من الناس أكره آخر على قتل زيد من الناس ، و رفعت مثل هذه الوقائع أمام أكثر من محكمة في بلد واحد تحكمه شريعة الإسلام بطبيعة الحال ، و تركنا للقضاة أن يحكموا وفقا للرأي الفقهي الذي يقتنعون به ، فماذا سوف تكون النتيجة ؟ سوف يصدر حكم من محكمة بالقصاص من المكره و المباشر ، و محكمة أخرى سوف تصدر حكما بالقصاص من المكره دون المباشر ، و محكمة ثالثة سوف يكون حكمها يعلم القصاص لا من المكره و لا من المباشر . و هذا المثال موجود في معظم المسائل الفقهية .

إن تأثير مثل هذه الأحكام خطير من الناحية الإجتماعية و النفسية على الأفراد ، لأنه رغم وحدة التشريع المتمثل أساسا في القرآن و السنة ، إلا أن الأحكام التي تصدرها المحاكم تدر و كأنها تطبيقات لشرائع مختلفة ، و هذا ما يبدو أنه خطير على فكرة الإستقرار التشريعي في المجتمع ، لأن هذا الإستقرار لا ينتج فقط من إقرار السلطة للتشريع ، و إنما من إقتناع الناس أساسا بمعدالة هذا التشريع و موافقته للعقل و المصلحة معا .

لذلك يبدو التقنين ضرورة لا بد منها لإعمال التشريع الإسلامي بشكل سليم .

و قد يثار في هذا المجال إعتراضان :

الأول : أليس في إجراء مثل هذا التقنين حجر على حرية الفقهاء و المجتهدين في التعبير عن آرائهم ؟

و الجواب على هذا التساؤل بالنفي لأن صدور التقنين لقواعد المعاملات في الفقه الإسلامي ، لا يوقف عمل الفقه و لا الإجتihad ، لأن القاعدة القانونية هنا لا تطبق بمعزل عن الأصل الذي أخذت عنه و هو القواعد الأساسية في الشريعة الإسلامية ، و لذلك سيبقى دور الفقهاء قائما في تفسير النص و تأويله ، بل و المطالبة بإلغائه و استبداله بنص آخر يعبر عن إلتجاه آخر من إلتجاهات الفقه الإسلامي ، غير أن عمل الفقه هنا و إن كانت تحكمه إعتبارات نظرية بحتة ، فإن عمل القضاء يخضع للإعتبارات العملية أكثر مما يخضع لإعتبارات الفقه النظرية ،

و سوف يتضافر الإجماعان الفقهي والقضائي في إبراز قيمة النص الذي أخذ به التشريع ،
وكيفية تفسيره وتطبيقه ، و ما إذا كان يحسن الإبقاء عليه ، أم يلغى و يستبدل بنص آخر
هو صدى لإجماع آخر في الفقه الإسلامي . من هنا نرى أن صدور التقنين لا يعني وقف عمل
الفقهاء في التفسير والتأويل والإجتihad .

الثاني : أليس في إجراء مثل هذا التقنين تضييق على الناس و منع لرحمة إختلاف العلماء
على الأمة كما قال الإمام مالك ؟

و الجواب بالنفي أيضا لأننا أولا لا نقول بتقنين مستمد من اتجاه واحد من اتجاهات الفقه
الإسلامي كما هو الحال بالنسبة لموطأ الإمام مالك . و إنما نقول بتقنين مستمد من كافة
الإجماعات الفقهية المجمع عليها من علماء الأمة ، و ثانيا فإتنا لا نقول بتقنين واحد يطبق
على كل دول العالم الإسلامي لإستحالة ذلك من الناحية العملية ، و إنما المتصور أن تتعدد
التقنينات بتعدد البلدان الإسلامية ، و هذا يسمح بمراعاة الظروف المختلفة و تخير أقرب
الإجماعات الفقهية الملزمة لهذه الظروف ، و ثالثا لأننا نتحدث عن التقنين في مجال
المعاملات بين الناس ، و لا نتحدث عن التقنين في مجال العبادات ؛ فلن يصدر تقنين يلزم
الناس بافتتاح الصلاة بـ " بسم الله الرحمن الرحيم " أو بـ " أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم " أو بـ " الحمد لله رب العالمين " و لن يصدر تقنين يلزم الناس بأن مسحوا على كل
الرأس عند الوضوء ، أو على مقدار الكف من الرأس ، أو على شعرة واحدة ...
فذلك كله غير متصور و لا مقبول ، لأنه يتنافى مع مبدأ التوسع على الناس و الرحمة بهم .
أما تقنين أحكام المعاملات و ضبطها ، فإنه يحقق مبدأ العدالة بين الناس ، و يحقق في
نفس الوقت مبدأ المساواة بين الناس أمام التشريع ، و ليس في ذلك منافاة للرحمة بل هو
تحقيق لها .

6 - هل يحقق التقنين هدف الاستقرار التشريعي ؟

إذا كان تحقيق الإستقرار التشريعي في المجتمع هدفا أساسيا من وراء التقنين ،
فلا بد من تساؤل يرد على الذهن عن مدى كفاية التقنين لتحقيق هذا الهدف ، ذلك أننا
بدأنا من منبع تشريعي واحد هو الكتاب و السنة ، و رغم وحدة المنبع فقد إختلفت
الإجماعات الفقهية إختلافا بينا ، سواء كان هذا الإختلاف في بعض صوره ، إختلاف
تعارض أو إختلاف تكامل .

فلو أننا بدأنا بتقنين موحد فإن ذلك في عقيدتي لن يمنع من الإختلاف الفقهي حول
تفسير نصوص هذا التقنين ، و سوف يوجد في ظل هذا التقنين من يقف عند النص

و ظاهره ، و من يتعدى ذلك إلى العلل و المقاصد و المصلحة ، و باختصار فإن التقنين لن يمنع الإختلاف الفقهي ، و الإختلاف الفقهي سوف ينعكس أثره على الأحكام التي تصدرها المحاكم ، و من ثم سوف نعود من جديد إلى حيث إنتهينا ، و لن يكون التقنين وحده كفيلا بتحقيق هدف الإستقرار التشريعي . فما هو الحل إذا ؟

في ظني أن التقنين لكي يحقق الإستقرار التشريعي لا بد أن يصحبه أمران يتعلقان بالتطبيق القضائي .

الأول : إنشاء ما يمكن أن نطلق عليه المحكمة الدستورية العليا ، تكون مهمتها مراقبة سلامة التقنينات التي تصدرها الهيئة التشريعية من الناحية الشرعية ، بحيث يكون لها أن تُلغى أي تقنين يصدر بالمخالفة للأصول المسلم بها في الشريعة الإسلامية . و يكون لأعضاء هذه المحكمة من الإستقلال ما يمكنهم من مباشرة وظيفتهم بعيدا عن تأثير السلطة التنفيذية .

الثاني : الأخذ بما هو معروف في الأنظمة القضائية الحديثة من وجود محكمة عليا مهمتها مراقبة سلامة تطبيق المحاكم للقوانين على مستوى الدولة ، إذ أن أختلاف المحاكم على مستوى الدولة يجعل اختلاف الأحكام الصادرة عنها أمرا ممكنا بل أمرا عاديا رغم وحدة النص الذي تطبقه ، فحتى لا يحدث مثل هذا التناقض في تطبيق القانون أنشئت المحكمة العليا أو محكمة النقض لتعمل على توحيد المبادئ القانونية على مستوى المحاكم المختلفة . و حقيقة أن الأحكام التي تصدر عن المحكمة العليا لا تكون لها صفة الإلزام إلا بالنسبة لأطراف النزاع الذي صدر الحكم بصدده ، و لا تمنع المحاكم من إصدار أحكامها على خلاف ما قرره من مبادئ ، إلا أن المحاكم من ناحية الواقع العملي تحترم المبادئ التي إستقر عليها قضاء المحكمة العليا ، خوفا من نقض هذه الأحكام إذا ما أثير النزاع أمام المحكمة العليا .

بهذا حفظت الأمم غيرنا وحدتها التشريعية و استقرارها القانوني .

و مثل هذه التنظيمات ليست غريبة على معظم المجتمعات الإسلامية فقد أخذت بها و طبقتها في ظل القوانين الوضعية ، و الاحتفاظ بمثل هذه التنظيمات في ظل التقنينات المستمدة من أحكام الفقه الإسلامي لا يتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية في شيء ، بل إنه من ألسزم الأمور لتحقيق ما نصبوا إليه من إستقرار أحكام الشريعة في مجتمعات المسلمين بشكل دائم و مستمر ، و تقليص الإختلافات القضائية في أضيق نطاق ممكن .